الأخبار
السبت 25 أفريل 2009 م / الموافق لـ 29 ربيع الثاني 1430 هـ

تحولت من منطقة عبور إلى بلد مستهلك ومنتج

26 بالمائة من المخدرات التي تعبر الجزائر تستهلك محليا

أشارت آخر إحصائيات الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان عليها، أن 26 بالمائة من المخدرات التي تعبر الجزائر، آتية من بعض الدول الأفريقية ومن المغرب أساسا، يتم استهلاكها محليا، في حين لاتمثل الكميات المحجوزة والتي بلغت 38 طنا خلال 2008، إلا نسبة 13 إلى 15 بالمائة من الكميات الهائلة التي تعبر الجزائر في طريقها إلى السوق الأوروبية.

■ آسيا قبلي

قال عيسى قاسمي مدير التنسيقية الدولية لمكافحة المخدرات والإدمان عليها، أن مؤشر انتشار استهلاك المخدرات في الجزائر ينبئ بالخطر، لاسيما مع الكميات التي تم احتجازها خلال الثلاثي الأول من 2009 والتي قدرت بـ15 طنا وهي مرشحة للارتفاع إذ يتوقع أن تبلغ أكثر من 60 طنا مع نهاية السنة، وما يزيد من خطورة الوضع هو مجاورة الجزائر لأول بلد منتج للقنب الهندي عالميا، وهي المغرب التي تنتج 60 بالمائة من الكمية المستهلكة عالميا على مساحة مئة ألف هكتار، حيث تعتبر الجزائر معبرا رئيسيا لأغلب هذه الكميات.

وأوضح قاسمي أن 26 بالمائة من الكمية التي تعبر الجزائر يتم استهلاكها محليا، فيما ينجح تجار المخدرات في تهريب 64 بالمائة منها إلى السوق الأوروبية باعتبارها المستهلك الأول للقنب المغربي، في حين لا تتعدى نسبة الكميات المحتجزة 13 إلى 15 بالمئة، نظرا لصعوبة مراقبة الحدود الشاسعة للجزائر، إلى جانب اعتماد المهربين على أحدث التقنيات لتهريب المادة، ومما يزيد الأمور سوءا هو استعمال السلاح من طرف المهربين على اعتبار ارتباط الظاهرة بصناعة الأسلحة والإرهاب.

كما أبدى المتحدث قلقا إزاء تطور الظاهرة التي جعلت الجزائر تتحول من منطقة عبور إلى بلد مستهلك، والأخطر من ذلك ان تتحول إلى بلد منتج للقنب الهندي، حيث سجلت محاولات من منتجين من المغرب إلى تسويق بذور المخدرات في الجزائر خاصة على مستوى الحدود الغربية، حيث تم اكتشاف عدد من المزارع وحجز عدد من الشجيرات وكميات من البذور الجاهز للغرس، وذكر المتحدث في هذا السياق أنه تم منتصف الشهر الجاري اكتشاف أربعة مزارع للقنب الهندي، وحجز 1212 نبتة و200غراما من البذور الجاهزة للغرس عل مستوى ولاية أدرار الحدودية وهو ما يدعو لدق ناقوس الخطر حسبه.

من جهته أكد ممثل عن الجمارك الجزائرية أن مكافحة ظاهرة المخدرات التي أخذت منحى جديدا، أدرجت في إطار مكافحة الجريمة العابرة للحدود، مشيرا إلى الصعوبة الكبيرة و استحالة مراقبة الحدود الجزائرية، نظرا لتحول الظاهرة التي كانت مجرد متاجرة بالمخدرات على شبكات جد منظمة عابرة للحدود تستعمل تقنيات مستحدثة، على غرار السيارات رباعية الدفع، واستغلال حتى النساء في العملية، وكذا استعمال زوارق الصيد ورمي البضاعة في البحر لتلفظها الأمواج حيث تمكن هذه الطريقة من توفير الوقت، وحماية العنصر البشري من الوقوع في قبضة مصالح الأمن.

وحول التعاون الدولي لمكافحة الظاهرة، قال مدير التنسيقية الدولية لمكافحة المخرات والإدمان عليها، أنه لابد من التركيز على العمل الداخلي من خلال وقف العرض والحد من الطلب على هذه المادة، الدول أيقنت أنه لايمكن لأي منها مهما كانت قوتها التصدي للظاهرة وحدها، وعليه هناك تعاون بين الجائر وعدد من دول العالم، ومنها المغرب التي مازال التعاون معها لم يرق إلى المستوى المطلوب،كما أوضح الممثل عن الجمارك أنه يجري العمل على خلق لجنة جمركية مغاربية لمكافحة المخذرات.